

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بنكه (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/64/18 و A/64/295) (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (A/64/271، و A/64/309، و A/64/487، و A/CONF.211/8) (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/64/311 و A/64/360) (تابع)

١ - السيدة شاويش (الجمهورية العربية الليبية): قالت إنه رغم الجهود الدولية المبذولة، ما برحت تظهر أشكال جديدة للعنصرية. وأعربت عن إدانة وفدها الشديدة لتشويه صورة الأديان والتنميط والوصم المهينين للأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم وذلك بحجة حرية التعبير، وهو يلاحظ ما يحتمل أن تتضمن هذه الممارسات من تحريض على كراهية الآخرين، ويحث الدول على تنفيذ الفقرة ١٥٠ من إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٢ - وما من شك في أن الفقر والتخلف والتمييز الاقتصادي والحصار الاقتصادي تتصل كلها بالعنصرية والتمييز العنصري. فالفروق الاقتصادية إنما تساعد في استدامة التنميط العنصري، الذي يولد بدوره مزيدا من الفقر. وما الممارسة الفظيعة المتمثلة في تجويع شعب غزة بأكملها ومحاصرته إلا شكلا معاصرا من أشكال العنصرية.

٣ - وأعربت عن دعم الجمهورية العربية الليبية لحق الشعوب في تقرير المصير والسيطرة على مواردها، وذلك

وفقا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الجماهيرية العربية الليبية تشعر بالقلق الشديد لاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة، وذلك رغم العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحقه في تقرير المصير وفي العيش بكرامة في دولة مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء.

٤ - وأضافت قائلة إن حكومتها، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، تعتبر أن استخدام الشركات الأمنية الخاصة يندرج في هذه الفئة. كما ترمع حكومتها المشاركة في صياغة اتفاقية جديدة بشأن تنظيم الشركات الأمنية الخاصة في عام ٢٠١٠.

٥ - السيد يحاوي (الجزائر): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي لعام ٢٠٠٩ ستتيح للمجتمع الدولي تجديد التزامه بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري. فقد اتخذت العنصرية التقليدية أشكالا جديدة خبيثة تستهدف الثقافة والديانة، في حين تخفي طبيعتها الحقيقية. فغالبا ما يُحتج بمحاربة الإرهاب والمجرة غير الشرعية بقصد تبرير العنف العنصري والممارسات التمييزية. وما يدعو إلى الأسف في هذا الصدد ازدياد التحريض على الكراهية الدينية وكراهية الإسلام. ومن الغرابة بمكان، أن حرية الصحافة، التي ينبغي أن تشجع احترام الآخر وتقبله، تُستخدم لتوضيح إخفاق الدول في الرد على التحقير المنظم للديانات والمعتقدات. وعلاوة على ذلك، فإن حرمان الشعوب التي تعيش تحت نير الاحتلال الأجنبي من الحق في تقرير المصير هو أيضا شكل من أشكال العنصرية.

٦ - وأضافت قائلة إن ممارسة الحق في تقرير المصير هي شرط مسبق للتمتع الكامل بجميع الحقوق الأخرى المعترف بها في الصكوك الدولية. وعلى النقيض من ذلك، فإن انتهاك

٩ - السيد عطية (مصر): قال إن حق تقرير المصير إنما هو اعتراف بحق الشعوب الواقعة تحت نير الاحتلال الأجنبي في مقاومة الاحتلال، الذي هو حق مقدس تماما كالحق في الدفاع عن النفس ضد الذين يفرضون بشكل غير مشروع سلطاهم الاقتصادية أو العسكري، غير عابئين بالتزاماتهم إزاء حقوق الإنسان وبادعاءاتهم بأنهم مناصرو الديمقراطية والحريات. وما حالة الشعب الفلسطيني إلا مثال صارخ على ذلك. فإسرائيل تدعي بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ومع ذلك فهي ما برحت تحتل أراضي الآخرين بالقوة وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، في احتقار واضح لمبادئ الديمقراطية.

١٠ - وأضاف قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان قد فوض الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير بصياغة مبادئ وخطوط توجيهية ومعايير لتنظيم الأنشطة التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة، بالنظر إلى الشعور بالقلق بشأن دورها في زيادة حدة المنازعات وتقويض الجهود الدولية المبذولة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المرتبط بدوره بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وأعرب عن ترحيب مصر بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل (A/64/311)؛ وأردف قائلاً إنه من المهم تعزيز قدرات الدول الخارجة من النزاع في تطوير قطاعها الأمنية، وإن مصر تتطلع إلى تقيّد الجميع بالاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام ١٩٨٩.

١١ - وتابع كلامه قائلاً إنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان إلا بالتخلي عن الانتقائية والتسييس والازدواجية في المعايير؛ كما لا يمكن لمجلس حقوق الإنسان معالجة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا بوجود جهد مصمّم لضمان تقيّد إسرائيل بالالتزامات الدولية

هذا الحق إنما يشكل انتهاكا لجميع حقوق الإنسان. وقد أكدت حركة بلدان عدم الانحياز من جديد في مؤتمر قمته الأخير الطبيعة الأساسية غير القابلة للتصرف لحق تقرير المصير بالنسبة للشعوب التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفي الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ومن سوء الحظ أن بعض الشعوب ما برحت غير قادرة على ممارسة هذا الحق.

٧ - السيد سيال (باكستان): قال إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد حصلت على استقلالها من خلال اعتراف الجميع بالحق في تقرير المصير، وهو الحق الذي ما برح يثير الأمل بين ملايين الشعوب الضعيفة. فتقرير المصير لا يمكن ممارسته بحرية تحت وطأة الاحتلال الأجنبي: فالاحتلال الغاشم لأراضي الشعب الذي اعترف بحقه في تقرير المصير إنما هو انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. ومهما يكن من أمر، فإنه لا يمكن مساواة النضال المشروع في سبيل تقرير المصير بالإرهاب. وأردف قائلاً إن باكستان قد حصلت على استقلالها بممارسة الحق في تقرير المصير وهي لذلك تقدم الدعم لجميع الشعوب الأخرى التي من حقها ممارسة هذا الحق، بمن فيها الشعب في جامو وكشمير وفي فلسطين.

٨ - وتابع كلامه قائلاً إن قرار مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) قد وعد بإجراء استفتاء شعبي حر نزيه في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وإن باكستان ملتزمة بمتابعة عملية الحوار المركّب مع الهند لحل جميع المسائل المعلقة كما أنها ملتزمة بإيجاد حل سلمي مقبول لدى جميع الأطراف. لكن تقاعس الهند المستمر عن القيام بأي عمل قد أحبط آمال الشعب في جامو وكشمير، الذي تعرّض لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. فينبغي إيجاد تسوية عن طريق التفاوض بالمشاركة الكاملة من طرف الشعب الكشميري.

السلام الذي يتم عن طريق التفاوض الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتمتع بحق تقرير المصير وجميع حقوق الإنسان الأخرى. ومع اقتراب العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار من نهايته في عام ٢٠١٠، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ الإعلان الصادر في عام ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

١٥ - السيدة رشيد (مراقبة عن فلسطين): قالت إن الشعب الفلسطيني ما برح يتحمل طوال ٤٢ عاما تهديدات مستمرة لوجوده القومي وانتهاكات منظمة لحقوقه الإنسانية. فقد حرّم الاحتلال الإسرائيلي من حقوقه وحرّياته الأساسية جدًّا، بما فيها الحق في تقرير المصير، والحياة، وحرية الأشخاص وأمنهم، والحركة، وكسب المعيشة، والتعليم، والملكية، والتنمية. وهناك أيضًا المستوطنات غير الشرعية، وعمليات الإغلاق، ونقاط التفتيش، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، والقتل المستهتر من جانب المستوطنين غير القانونيين والقوات المحتلة. أما الحصار الشرير الذي فرض على قطاع غزة وعلى ١,٤ مليون فلسطيني يعيشون هناك فما برح مستمرًا منذ أكثر من عامين.

١٦ - وأضافت قائلة إن استمرار إسرائيل في حقن الشعب الفلسطيني والإمعان في احتلالها غير القانوني هو أوضح شكل من أشكال الحرمان من الحق في تقرير المصير. وها هي إسرائيل، في تحدٍّ كامل للمجتمع الدولي وللقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، تواصل حملة استيطانية هائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فتبني بشكل غير قانوني المستوطنات وتتوسع فيها، كما تبني الجدار الذي يقصد به تحصين المستوطنات وحمايتها. وهذه الأعمال تجري على أشدها بوجه خاص في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، كما تعيق إسرائيل بشكل

وتعاونها الكامل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومع بعثات مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق.

١٢ - وبعد أن نظرت مصر في تقرير الأمين العام المتعلق بالأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير (A/64/360)، فإنها تتطلع إلى إدراج توصيات محددة في التقرير اللاحق وذلك لتسهيل دور مجلس حقوق الإنسان في التصدي لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد تم في تقرير القاضى جولدستون والمقرر الخاص تحديد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غزة تبلغ حد جرائم الحرب وتتعارض مع التزامات إسرائيل بوصفها الدولة المحتلة.

١٣ - وكان من شأن الاحتلال الطويل الأمد أن ضاعف من الآثار السلبية الواقعة على السكان، بما فيها الحصار والخنق الاقتصادي المستمرين، وعرقلة الحصول على المساعدات الإنسانية، وهدم المنازل، وتهويد القدس الشرقية. وفي استمرار التوسع في المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وإغلاق المعابر، وإقامة الجدار الفاصل، إضرار بتواصل الأراضي الفلسطينية، وبتدابير بناء الثقة. ومما ضاعف من أثر كل ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير، وحرية الاجتماع، والحق في الغذاء، والحق في الصحة النفسية والجسدية.

١٤ - فينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها في الهيئة الرباعية وفي جهود بناء الثقة لضمان احترام حقوق الإنسان بالنسبة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى التي تعاني من الاحتلال وذلك إلى حين يتحقق السلام على أساس مرجعية عملية مدريد للسلام. كما ينبغي أن يشمل

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتعزيزها وإلى رفض جميع أشكال العنصرية والتمييز. وفي بوليفيا، تسببت الجماعات المعارضة لسياسات الحكومة، التي تفيد الأكثرية، في أعمال عنف ضد المجتمعات الأصلية والمجتمعات المتعددة الثقافات. ومع ذلك، يُعرض الآن على المؤتمر الوطني مشروع قانون لمكافحة التمييز وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعلاوة على ذلك، تعمل وزارة الثقافة، مع نواب الوزير المعنيين بمسائل إنهاء الاستعمار والمسائل المشتركة بين الثقافات، في القضاء على جميع أشكال التمييز والعنصرية وتعزيز التكامل القومي.

٢٠ - كما تقدم خطة حكومتها للتنمية الوطنية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ نموذجاً شاملاً متنوعاً يقوم على إنهاء الاستعمار وإقامة مجتمع متعدد الثقافات، الذي هو أيضاً الأساس بالنسبة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد توصلت المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى اتفاق لتنفيذ الترتيبات المتعلقة بمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وغير ذلك من أشكال التعصب مما سيوطد الحوار الجاري بمجدول أعمال واسع يشمل الالتزامات المقطوعة في إعلان وبرنامج عمل ديربان وكذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. كما تقرر اتخاذ تدابير إيجابية بالنسبة للفلاحين والجماعات الأخرى من الشعوب الأصلية، وكذلك تدابير لمكافحة استرقاق المهاجرين واستعبادهم وقربيهم والاتجار بالبشر. وأعربت عن تأكيد بلدها قراره القضاء على التمييز العنصري، وذلك احتراماً لذكرى أجداده، والحفاظ على التنوع الثقافي، وتعزيز الحوار بين الحضارات.

٢١ - وفي القرن الحادي والعشرين، أخذ الكثيرون يطعنون في الرأسمالية والعولمة، اللتين تركتا الناس في تأخر وفقر. وكانت البدائل هي التي قدمتها الفلسفة الجديدة المتمثلة في "المعيشة الحسنة" في انسجام وكرامة، التي تنطوي على

فعلي وصول الفلسطينيين إلى المدينة وتفصلها بشكل عملي عن بقية الأراضي المحتلة.

١٧ - واستناداً إلى فتوى محكمة العدل الدولية، فإن بناء الجدار والتدابير الأخرى إنما هي خرق لالتزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فهذه الممارسات غير الشرعية إنما تقوّض وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلامتها الإقليمية، هذه الأراضي التي يعمل الشعب الفلسطيني بشكل دؤوب على إنشاء دولته المستقلة فيها. فينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مطالبة إسرائيل الانصياع لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. فبدون فرض تجميد على المستوطنات وبدون إزالتها في نهاية الأمر، لن يكون هناك دولة فلسطينية للتفاوض بشأنها ولن يكون هناك حل الدولتين. وما برح التجميد الفوري والشامل للمستوطنات شرط دائم لاستئناف المفاوضات.

١٨ - وتابعت كلامها قائلة إن وفدها ما برح يلفت النظر عاماً بعد عام إلى الاستمرار في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وفي انتهاك هذا الحق. فلا يمكن تحقيق السلام أبداً عن طريق إخضاع شعب بكامله وحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف. فالشعب الفلسطيني، رغم معاناته، لن يرضخ أبداً للظلم والقهر والإخضاع. وسيواصل تطلعه إلى الحرية والاستقلال حتى يزول الاحتلال الإسرائيلي فيستطيع أن يعيش حياة طبيعية حرة في دولة فلسطين التي عاصمتها القدس.

١٩ - السيدة سايبا دازا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن استئصال العنصرية والتمييز والقضاء عليهما إنما يشكلان ركناً من أركان السياسة المحلية البوليفية. فالمادة ١٤ من الدستور تحظر أي شكل من أشكال التمييز، كما تشير المادة ٢٥٥ إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، والحقوق

٢٥ - كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاحتلال الطويل الأمد والتي تعاني من السياسات والممارسات العنصرية والتمييزية يوما بعد يوم. فانتهاكات حقوق الإنسان بشكل منظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والصادرة عن المواقف العنصرية التي تتخذها الدولة المحتلة، ما برحت مسألة تثير القلق العميق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تحمل مسؤوليته عن القضاء على جميع أشكال العنصرية وعن وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

٢٦ - السيد المطيري (الكويت): قال إن ثقافة الكراهية والتعصب والحرب السائدة الآن يجب أن تحل محلها ثقافة الحوار والتعايش التي ترفض التطرف والتعصب والتمييز؛ وإن حكومته قد اتخذت العديد من التدابير القانونية والعملية للقضاء على التمييز العنصري، بما فيها الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، فإن الدستور الكويتي يضمن المساواة والعدالة الكاملتين لجميع أفراد المجتمع. كما انضمت حكومته، سعيا إلى التعاون الدولي في حقوق الإنسان والقضاء على التمييز العنصري، إلى عدد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

٢٧ - وأعرب عن إدانة الكويت بشدة للانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، وعن تأكيدها الحاجة إلى حمايتهم من سياسات التمييز والعزل المتمثلة في جدار الفصل الذي بنته إسرائيل. وفي تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ما يؤكد ارتكاب إسرائيل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

٢٨ - السيد ممدوح (إيران): قال إن الحق في تقرير المصير أساسي بالنسبة لتحقيق جميع حقوق الشعب الفلسطيني الأخرى؛ وإن نظام الحكم الإسرائيلي قد أعاق

العودة إلى طريقة سابقة في المعيشة، وبشكل جماعي متضامن، وقبل كل شيء باحترام الأرض الأم.

٢٢ - السيد ممدوح (إيران): قال إنه ينبغي للجنة المخصصة المعنية بالمعايير التكميلية أن تعمل على إنجاز التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي في مؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي أتاح فرصة نادرة لإعادة بناء وتحديد توافق الآراء الدولي والمشاركة في مكافحة العنصرية. فالتصاعد الذي حدث لسوء الحظ في الممارسات التمييزية يعني أن حياة الكثيرين من الناس قد تأثرت بالعنصرية والتمييز العنصري. ورغم التقدم الملموس الذي حصل في إيجاد معايير قياسية وصبكوك هائية، ما برحت أشكال العنصرية القديمة موجودة، في حين أخذت أشكال جديدة في الظهور. فالعنصرية في العصر الحديث، القائمة بشكل مطرد على الثقافة أو الجنسية، تُنشر على نطاق واسع في وسائط الإعلام، بما فيها الإنترنت.

٢٣ - وبالنظر إلى الدور الموضوعي لآليات حقوق الإنسان في تحقيق إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن وفده يعلّق أهمية كبرى على ولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ كما ينبغي المحافظة على سلامة الولاية بشكل كامل في جميع مراحل عملية الإبلاغ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للصلاحيات المعتمدة من قبل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

٢٤ - وأضاف قائلا إن أكثر المسائل صلة بالموضوع بالنسبة للجنة المخصصة هي تشويه صورة الأديان، وبخاصة الإسلام، وكراهية الإسلام، والتنميط العنصري والديني. فينبغي أن تتصل جميع مناقشاتها بشكل واضح بموضوع العنصرية في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. ومن غير المقبول تناول أي مسألة لا تقع ضمن ولاية اللجنة.

الإنسان الأساسية. ولا بد من اتخاذ خطوات عملية للتصدي لعدم التعاون الذي تبديه الدولة المحتلة. ولا بد من أن يكون الشعب الفلسطيني قادراً على أن يقرر بحرية وضعه السياسي وأن يحقق تنميته، مع عودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٣١ - السيد ديستا (إريتريا): قال إن بلده، الذي قاتل طوال أجيال عديدة في سبيل الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال، يؤكد من جديد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. فعلى العنصرية والتمييز العنصري وسياسات الاستبعاد تترتب آثار إقليمية ودولية بالنسبة للسلام والأمن، ومكافحة العنصرية ينبغي أن تجري على جميع المستويات. كما أن المساواة في مشاركة الأقليات القومية والدينية واللغوية إنما تسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي وتغني التنوع الثقافي والتراث في المجتمع. وأردف قائلاً إن وفده يرحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر ديربان الاستعراضي، وإنه سيواصل، بوصفه طرفاً في معظم الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، الدعوة إلى التنفيذ السريع لجميع الالتزامات المقطوعة بشأن القضاء على بلاء العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣٢ - السيد سيتو كينشو نغ (سنغافورة): قال إن بلده، بشعوبه المتعددة التي تمثل الكثير من الأعراق والمعتقدات، يتصدى للتحديات المتصلة بالتعصب العنصري والديني بالثقة والاحترام والفهم المتبادل. فالدستور يضمن المساواة للجميع ويحظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو المنشأ أو مكان الولادة. كما أن السياسات العامة هي سياسات علمانية وتلقى المجموعات الإثنية التشجيع على دراسة لغاتها الأم في المدارس وعلى اتباع دياناتها وتقاليدها الثقافية. فالتعليم هو مساهمة هامة كما أعد برنامج للمشاركة المجتمعية بقصد

إعمال هذا الحق طوال ٦٠ عاماً، مما سبب انتهاكات لحقوق الإنسان، ومعاناة وعدم استقرار. وما برح العديد من قرارات الأمم المتحدة المحددة تؤكد من جديد طوال عقود حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وكان أن قرر مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في قراره S-9/1 إيفاد بعثة دولية مستقلة عاجلة لتقصي الحقائق والتحقيق في جميع الانتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في قطاع غزة المحتل. وقد أكد تقرير هذه البعثة، وهو تقرير جولدستون (A/HRC/12/48)، حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها نظام الاحتلال أثناء عدوانه العسكري على القطاع.

٢٩ - كما أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/64/328)، أن الحالة في غزة ما برحت في تدهور وأن هناك خروقات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد منع الحصار المفروض وصول الاحتياجات الأساسية، وازدادت الأحوال الصحية سوءاً، كما مُنعت مواد البناء الضرورية اللازمة بسبب التدمير الذي حصل خلال حرب غزة التي دامت ٢٢ يوماً من دخول القطاع. وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية السكان المدنيين.

٣٠ - كما رفض النظام الصهيوني الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية التي تقول بأن بناء الجدار يعيق بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وما رفض النظام الصهيوني الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية ومواصلته إقامة المستوطنات إلا استهزاء سافر بالعدالة وحقوق الإنسان. وما ينبغي للنظام الصهيوني فعله هو أن يعيد إلى شعب فلسطين أرض أجداده. ففي رفض حقه في تقرير المصير، ممارسة الاحتلال حرمان خطير من حقوق

قانونا. وبدلاً من ذلك فإن تعزيز تطبيق الصكوك القائمة هو أكثر الطرق رشاداً وكفاءة من أجل سد الثغرة القائمة بين المعايير والواقع.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن حكومته قد أدخلت، كجزء من جهودها المبذولة لمكافحة التمييز العنصري، مناهجا تعليميا جديدا يؤكد على التزعة الإنسانية وعلى حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا، فإن منظمات المجتمع المدني تساعد الحكومة في بناء مجتمع إدماجي وذلك بتزويد العمال الأجانب بخدمات كالخدمات الاستشارية وتعليم اللغات والتعليم الثقافي وإسداء المشورة القانونية. أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإن حكومته تشارك في الحوار بين الأديان كما شاركت مؤخرا في استضافة الاجتماع الآسيوي الأوروبي الخامس المعني بالحوار بين الأديان في سيؤول في شهر أيلول/سبتمبر.

٣٧ - السيد عبد المؤمن (بنغلاديش): قال إن التقدم الذي أحرز في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كان ضئيلا منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ وإن السنوات الأخيرة قد شهدت ازديادا في الأشكال الجديدة للعنصرية التي تشكل تهديدات خطيرة للتمتع بحقوق الإنسان. وكان مؤتمر ديربان الاستعراضي، في هذا الإطار، بمثابة فرصة لإعادة بناء توافق دولي متين في الآراء لمكافحة العنصرية.

٣٨ - إذ ما برحت العنصرية أصل العديد من المنازعات والمآسي الإنسانية، بما فيها الحروب وإبادة الأجناس والتطهير العرقي والرق. وأعرب عن الأمل في رفض الجهود السيئة النية المبذولة لتبرير العنصرية وكرهية الأجانب وإضفاء الشرعية عليهما، فأشار إلى أنه لا بد من التصدي لظهور هذه الأشكال من العنصرية، خشية أن يشكل انتشارها تحديات أعظم بالنسبة للمجتمع الدولي.

٣٩ - وبالنظر إلى التفاعل القائم بين العنصرية والفقر، كان لا بد من بذل الجهود للقضاء على العنصرية إلى جانب

تعزيز التفاهم والصلات بين الأشخاص المنتمين لأعراق وديانات مختلفة. وثمة عنصر رئيسي وهو الحلقات المشتركة بين الأعراق لبناء الثقة بين الديانات، التي من بين أعضائها زعماء من المنظمات الدينية والإثنية المحلية.

٣٣ - وأضاف قائلاً إنه لا بد من دعم المبادئ والمثل بإجراءات حازمة. فقانون الحفاظ على الانسجام الديني يسمح بالتدخل في حالات حدوث نزاع بين مختلف الأعراق والجماعات الدينية. كما أن قانون الجزاء يجرم الأفعال التي تجرح عمدا المشاعر الدينية أو العرقية أو التي تروج العداء بين الجماعات المختلفة. وبالنظر لازدياد مستويات الهجرة، يقوم مجلس الاندماج الوطني بتنفيذ استراتيجيات لتشجيع قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك القيام بزيارات للمهاجرين الجدد لمساعدتهم على الاستيطان في المجتمع.

٣٤ - ورغم ارتفاع مستوى التسامح بين الأعراق والديانات والاحترام فيما بينها في سنغافورة، فإنه من السهل نشر الأفكار الخطيرة والمتطرفة ومن المهم إيلاء الاهتمام للتدين المتزايد. وفي حين أن الدين هو قوة إيجابية، فإن الحماس الديني الذي يصل إلى حد التطرف يمكن أن يؤدي إلى آثار جانبية سلبية كالتزمت والتعصب. وأردف قائلاً إن سنغافورة ملتزمة بالسير على طريق الحفاظ على الانسجام العرقي والديني.

٣٥ - السيد كو سانغ ووك (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيب وفده باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي بتوافق الآراء وأبرز الحاجة إلى تعزيز فعالية آليات المتابعة لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأردف قائلاً إنه ينبغي ألا يكون في المعايير التكميلية ما يضاعف أو يقوّض أو يناقض القانون الدولي للقائم لحقوق الإنسان. فالتقرير الصادر عن الدورة الثانية للجنة المخصصة المعنية بالمعايير التكميلية يبين بوضوح أن عددا هاما من الوفود، بما فيها وفده، ليست مقتنعة بالحاجة إلى وضع صك جديد ملزم

وذلك كشروط مسبقة واضحة. واتخاذ أي خطوات في سبيل تقويض القانون الدولي، القائم على أساس احترام سلامة الأراضي الإقليمية للدول القائمة، إنما سيسهم في زيادة عدم الاستقرار كما سيكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

٤٢ - السيد شلوسر (إسرائيلي): قال إن الشعب الإسرائيلي، بل وجميع اليهود، إنما يتفهمون الحاجة إلى التصدي لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب؛ وإنه رغم مصادقة الجميع تقريباً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، هناك ازدياد يثير الذعر في الأعمال العنصرية، والترعة العنصرية وكرهية الأجانب التي أخذت تتسرب إلى جداول الأعمال الوطنية وإلى خطاب التيار العام. أما معاداة السامية، التي غالباً ما تتخذ شكل معاداة الصهيونية، فلا بد من نزع القناع عنها وعدم تقبلها خطأً على أنها خطاب سياسي عادي. فهي هو الرئيس الإيراني يدعو مراراً وتكراراً، بازدرء كامل لميثاق الأمم المتحدة، إلى تدمير إسرائيل، وهي دولة عضو، وذلك أمام الجمعية العامة وينكر حق الشعب اليهودي في تقرير المصير. وأعرب عن أمله إزاء هذه المشاعر في أن يعثر الشعب الفلسطيني على أصدقاء أفضل منه. وأردف قائلاً إنه مما يدعو إلى الأسف أن عملية ديربان، التي كان هدفها المعلن التصدي للتحامل، قد اعتورها التركيز على نزاع الشرق الأوسط، الذي هو نزاع سياسي بطبيعته وليس نزاعاً عنصرياً.

٤٣ - ولما كان الشعب اليهودي قد عانى طوال قرون من العنصرية وكرهية الأجانب والاضطهاد وإبادة الأجناس، فإن المحاربة الضرورية لهذه الشرور ستجد في إسرائيل دائماً الشريك المستعد، وهي دولة الشعب اليهودي. وفي الاحتفال المقبل بذكرى ليلة تهشيم الزجاج (Kristallnacht)، وهي الليلة المشؤومة التي انفجرت فيها معاداة السامية الناشئة في زوبعة ستلتهم معظم اليهود في العالم، ما يقدم مناسبة

الجهود المبذولة لاستئصال الفقر ومبادرات التنمية البشرية. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي للبلدان الموصلة أن تعيد النظر في السياسات التقييدية - وفي بعض الحالات، السياسات التمييزية السافرة - التي تستهدف طالبي اللجوء، واللاجئين، والمهاجرين.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن دستور بنغلاديش يحظر التمييز على أساس العرق أو الدين أو الطبقة أو المعتقد أو الجنس أو مكان الولادة؛ وإن الحكومة، الملتزمة بالحفاظ على الانسجام المجتمعي والديني الذي ما برح سائداً لبعض الوقت، تشجب العنصرية والممارسات العنصرية وستواصل التعاون مع المجتمع المدني لرفع الوعي العام لهذه المسألة. كما أن الحوار بين الأديان والثقافات المهادف إلى تعزيز التسامح والفهم المتبادل هو وسيلة هامة أخرى لمكافحة العنصرية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستواصل بنغلاديش تشجيع مبدأ ثقافة السلام.

٤١ - السيد جارايف (أذربيجان): قال إن أرمينيا قد أساءت تفسير مبدأ الحق في تقرير المصير وذلك لتبرير استخدامهما القوة والتطهير العرقي لترع جزءاً من دولة أذربيجان، منتهكة بذلك القانون الدولي. فالحق في تقرير المصير، بالنحو المعرف بموجب القانون الدولي، لا يمنح الكيان الانفصالي الحق في الانفصال عن دولة ذات سيادة، وإن هذا الحق مستبعد بداهة عندما يترتب على محاولة ممارسته المزعومة انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وثمة معيار آخر لعدم شرعية العمل الذي قامت به أرمينيا هو إنشاؤها كيان انفصالي قائم على أساس إثني ودعمه في أذربيجان المحتلة. وعلى النقيض من ذلك، فإن النهج الذي اتبعته حكومته إزاء الحق في تقرير المصير إنما يتوخى تحقيق التعايش السلمي بين المجتمعين الأذربيجاني والأرمني في منطقة ناجورني كاراباخ وذلك ضمن الإطار الإقليمي لجمهورية أذربيجان، مع انسحاب أرمينيا من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة وعودة الأذربيجانيين المشردين إلى ديارهم

للتصرف، بأن حل القضية الفلسطينية ينبغي أن يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط، التي تسفر كلها عن دولة فلسطين المتحدة المستقلة ذات السيادة والقادرة على البقاء ضمن حدود آمنة معترف بها.

٤٨ - وفي حين أن الشعوب التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها الحق في تقرير المصير، فإن هذا الحق لا يمكن أن يشمل الجماعات الإثنية أو الدينية أو الجماعات الأخرى المتواجدة ضمن دولة مستقلة ذات سيادة، بالنظر إلى أن المحاولات لاستغلال هذا الحق بقصد الانتقاص من السلامة الإقليمية لدولة عضو إنما تشكل هجوماً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن أسفه في هذا الصدد للإشارة غير المقبولة الصادرة عن ممثل باكستان إلى دولة جامو وكشمير الهندية، التي هي جزء لا يتجزأ من اتحاد الهند والتي يشارك شعبها بانتظام في انتخابات حرة نزيهة. وكان الأفضل لباكستان أن تركز على مكافحة الإرهاب ضمن أراضيها، كي يتسنى لها إيجاد الظروف المناسبة لإجراء حوار مجد.

٤٩ - والهند، بوصفهم مواطنين في أكبر ديمقراطية في العالم، فخورون بتقاليدهم الديمقراطية. فقد قام الناحيون في الهند بالاقتراع مؤخراً للمرة الخامسة عشرة في تاريخ الهند، وذلك من أجل انتخاب مجلس النواب الجديد في البرلمان.

٥٠ - السيد حجازي (مراقب عن فلسطين): قال إن آثار العنصرية تتجاوز الجروح العميقة التي أصيب بها ضحاياها، فتقطع العرى القائمة بين الثقافات والمجتمعات وتستبدل التسامح الثقافي بالخوف والشك والعنف. وما التجربة التي عاشها الفلسطينيون في القرن الماضي إلا شاهد مؤلم على كيفية تدمير العنصرية تاريخ ومستقبل شعب بأكمله، تلك التجربة التي بدأت بصدور وعد غير شرعي بالوطن

لاستخلاص الدروس من الماضي من أجل الاسترشاد بها في التحرك إلى الأمام. وفي هذا الصدد، تم اعتماد عدد من قرارات الأمم المتحدة بشأن التذكير بالخرقة (Holocaust) والتثقيف بشأنها. وفي وسع الزعماء السياسيين أن يعززوا هذه الدروس ويضربون مثلاً بإعلان التزامهم أمام الجمهور بمحاربة جميع أشكال التحامل.

٤٤ - وقال إن حكومته مستعدة للانخراط في حوار مجد هدفه السلام والتعايش الدائمين. وللانخراط في مثل هذا الحوار، يجب على جميع الأطراف أن تسقط طبقات التحامل المتراكمة الصدئة وألا تسمح لها بتسميم عقول الأجيال المقبلة.

٤٥ - السيد هاريراشاد (الهند): قال إن زعماء الكفاح الذي خاضه بلده في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري، وهم يعون الأثر المدمر للعنصرية والتمييز العنصري على المجتمع، قد ضمنوا أن ينص الدستور الهندي على القيمة الأساسية للمساواة، التي هي جزء لا يتجزأ من النسيج الذي يضم بلداً متعدد الأعراق كالهند. كما ضمن القضاء الهندي المستقل حقوق مواطنيها، في الوقت الذي عززتها وسائط إعلام حرة نشيطة ومجتمع مدني ذو صوت مسموع.

٤٦ - وبالنظر إلى أن النضال المستعر لتخليص العالم من التمييز العنصري والاستعمار هو جزء لا يتجزأ من سياسة الهند الخارجية بعد الاستقلال، فإن حكومته تدعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمكافحة العنصرية وتشاطر قلق البلدان الأخرى لازدياد الأحداث العنصرية في جميع أرجاء العالم. وأعرب عن ترحيب الهند أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي وتأكيد التزامها بالعمل في سبيل تنفيذ أكثر فعالية لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٤٧ - كما أعرب عن اعتقاد الهند، وهي داعم نشيط لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وممارسة حقوقه غير القابلة

بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو الديني؛ وإن إسرائيل، وهي الدولة المحتلة، تتمتع بامتياز مشبوه وهو أنها أكثر منتهكي الاتفاقيات الدولية والقانون الإنساني الدولي تواترا. وأردف قائلاً إنه يتعين على إسرائيل الإحجام عن جميع الإجراءات غير الشرعية، بما فيها بناء الجدار الفاصل وتدمير آلاف البيوت ووضع حد لاحتلال عنصري دام ٤٢ عاماً.

٥٣ - السيدة **خودا فيرديان** (أرمينيا): قالت إن حقوق الإنسان على الصعيد الفردي وصعيد المجموعات هي حقوق مستقلة وغير قابلة للتجزئة، وإن الدعوة إلى تعزيز أحدها على حساب الآخر ما هي إلا محاولة لتجنب الاعتراف الكامل بالحقوق في تقرير المصير. ورغم اعتراف الجميع بهذا الحق، فإن تحقيقه عملياً يتطلب إرادة سياسية وشجاعة. ولسوء الحظ، ما برحت المحاولات لقمع أعمال الحق في تقرير المصير تؤدي إلى المنازعات العسكرية.

٥٤ - وأضافت قائلة إنه ينبغي النظر في دعاوى تقرير المصير على أساس مقوماتها وإزاء الخلفية التاريخية والسياسية والقانونية لكل قضية على حدة. فمحاولة وضع مبدأي تقرير المصير وسلامة الأراضي الإقليمية جنباً إلى جنب، وإعطاء أحدهما الأفضلية على الآخر، هي ليست وصفاً من وصفات النجاح. وإطار العمل المتوازن ضروري للتوفيق بين هذين المبدأين للتوصل إلى نتيجة لا تضر بقيم الديمقراطية وحرية الإنسان.

٥٥ - فقيم حقوق الإنسان مشتركة بين جميع الناس، بمن فيهم شعب ناغورني كاراباخ، الذي يسعى إلى حقه الأصلي في تقرير المصير من خلال حل وسط يتم التوصل إليه بالتفاوض. وما برحت أذربيجان ترفض مقترحاته بشأن التوصل إلى حل سلمي قانوني. أما استخداما المرتزقة فهو ليس بالتطور الجديد: فمنذ حوالي ١٦ عاماً، استخدمت أذربيجان خدمات حوالي ٢ ٠٠٠ مرتزق من أجل شن

الفلسطيني لشعب آخر ممن ليس له حق التصرف في هذا الوطن. وما برح اللاجئين الفلسطينيون - الذين يشكلون أغلبية الشعب الفلسطيني - يتعرضون لأقصى أشكال العنصرية من جانب الدولة المحتلة.

٥١ - وقد توصل القاضي ريتشارد جولدستون، في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، إلى أن تطبيق إسرائيل قوانينها المحلية في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أسفر عن تأصيل التمييز في المؤسسات ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، وذلك لمنفعة المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين وبما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. فقد استخدمت إسرائيل حوالي ٤٠ في المائة من الضفة الغربية المحتلة لأغراض تتعلق بالمستوطنات، فقيدت بذلك من حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى الأراضي والمياه وسبل المعيشة بقصد تمكين المستوطنين الإسرائيليين من الحركة بحرية. كما اعتمدت إسرائيل قوانين تميز بشكل صريح ضد مواطنيها الفلسطينيين، كمشروع القانون الذي تقدم به حزب الجناح اليميني "إسرائيل بيتنا" الذي يحظر قانوناً على الفلسطينيين إحياء ذكرى النكبة. وفي تعيين المتطرف أفيغدور ليبرمان، الذي ينادي بطرد الفلسطينيين الإسرائيليين من إسرائيل، وزيرا للخارجية، الكثير من مدلولات العنصرية المنحطة التي تدفع السياسة الإسرائيلية. وقد أبدى مواطنو إسرائيل الفلسطينيون شجاعة تستحق الإعجاب في مجابهة حملة الجناح اليميني التي تصورهم على أنهم قبلة ديمغرافية موقوتة وعلى أنهم طابور خامس.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن الرضوخ لطلب إسرائيل الاعتراف بطبيعتها اليهودية المفترضة سيتطلب من الفلسطينيين التخلي عن تاريخهم وحقوقهم وتأييد موقف عنصري يتعارض تماماً مع الفكرة العنصرية عن النظم السياسية الديمقراطية القائمة على أساس المساواة في الحقوق بالنسبة لجميع مواطني الدولة،

على التكيف والتلاؤم المتبادلين بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وتحددتها إلى درجة كبيرة سياسات الإدماج التي تتبعها الحكومة المضيفة. وما برحت المنظمة الدولية للهجرة منهمكة بوجه خاص خلال العام المنصرم في مساعدة الحكومات على التقليل من التمييز وكرهية الأجانب إلى الحد الأدنى. ولإدراكها الحاجة إلى ائتلاف عريض من الشركاء لتيسير إدماج المهاجرين، ما برحت أيضا تتعاون مع تحالف الحضارات بشأن التنوع ومبادرات الإدماج. وفي عالم يُنظر فيه غالبا إلى الهجرة على أنها تهديد للهويات الوطنية والتلاحم الاجتماعي، من المهم التأكيد على الأثر الإيجابي للهجرة في البلدان المضيفة - الذي يمكن طمسه بسهولة في المناخ الاقتصادي الحالي - وضمان أن يرافق إدارة تدفقات الهجرة سياسات إدماجية.

٥٩ - السيدة حلي (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن تقدير بلدها لأعمال المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ كما أعربت عن قلقها بشأن ازدياد التحريض على الكراهية الدينية، فأشارت إلى أن وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات الجديدة كالإنترنت، تُستخدم لنشر صورة مشوهة عمدا لبعض الديانات والثقافات، مما يؤدي إلى التحامل أو الكراهية أو الشعور بالفوقية. وأردفت قائلة إن استهداف العرب والمسلمين بشكل منظم، ظاهريا لمكافحة الإرهاب، إنما هو مسألة هامة تستحق الاهتمام.

٦٠ - كما حدث ارتفاع جذري في سياسات التمييز العنصري في الشرق الأوسط. فما برح الشعب الفلسطيني يتعرض لعمليات القتل المستهدف في محاولة للقضاء عليه أو طرده ولمنع من تحقيق مطالبه المشروعة. وما برحت المستوطنات غير الشرعية تُبنى في الأراضي المحتلة على أساس خطوط عنصرية دينية واضحة، وذلك بقصد تغيير الوضع

الحرب على ناغورني كاراباخ، أصبح بعضهم الآن إرهابيين مطلوبين دوليا.

٥٦ - وتابعت كلامها قائلة إن انفصال ناغورني كاراباخ عن أذربيجان السوفياتية قد تم من خلال استفتاء شعبي سلمي وقانوني، وبما يتفق تماما ومبادئ القانون الدولي والتشريع السوفياتي في ذلك الوقت. وما من تنقيح للتاريخ يمكن أن يغير مجرى الأحداث الفعلية. وإقليم ناغورني كاراباخ، الذي مارس حقه في تقرير المصير، إنما يحاول الآن تحرير نفسه وبناء مجتمع مفتوح ديمقراطي تضمن فيه حقوق مواطنيه وحرياتهم. كما جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية طوال الـ ٢٠ عاما المنصرمة وفقا لقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وهذا شاهد على أخذه بالديمقراطية. وليس هناك من حل جامع مانع لهذه المسألة المعقدة الحساسة. وفي القرن الحادي والعشرين، لا بد لإرادة الشعب السياسية من أن تكون الغالبة في حل المسائل المتصلة بالحق في تقرير المصير.

٥٧ - السيد دالوغليو (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن في تكثيف ضغوط الهجرة الدولية تحد للحكومات والمجتمع المدني كي يتكيفوا مع التنوع الناجم ويكسبوا منه بطرق تعزز الفهم المتبادل والسلام واحترام حقوق الإنسان؛ وإن العلاقات المجتمعية يمكن أن تصبح متوترة، في إطار الأزمة المالية الراهنة، وذلك مع تصوّر المهاجرين غالبا على أنهم ينافسون اليد العاملة الوطنية. وقد جنحت الحكومات إلى اتخاذ موقف متصلب إزاء المهاجرين، فتعيدهم إلى أوطانهم على الرغم من دورهم الحساس في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. كما أن التمييز ضد المهاجرين قد يزيد من حدة التهميش وكرهية الأجانب، مما يؤثر بشكل سلبي على حسن حال المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الانعزالية ليست خيارا في عالم مترابط؛ وإن الاندماج هو عملية حركية باتجاهين تنطوي

جامو وكشمير هو جزء لا يتجزأ من الهند. فقد اعتُرف في عدد من قرارات الأمم المتحدة بأن جامو وكشمير هو إقليم متنازع عليه، أما دعوة مجلس الأمن إلى إجراء استفتاء شعبي حر نزيه تحت رعاية الأمم المتحدة فإنها لم تنفذ بعد. ومن المعروف جيدا أيضا أن الانتخابات التي جرت في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند قد رفضها السكان كما رفضها مجلس الأمن.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن مثل الهند قد حاول إيجاد صلة بين نزاع جامو وكشمير وبين الإرهاب. فقد اعترف المجتمع الدولي بدور باكستان كدولة مواجعة في مكافحة الإرهاب، ورغم أن باكستان هي نفسها ضحية للإرهاب، فإن عزم بلده على مكافحة الإرهاب لم يعتوره أي وهن؛ والنضال المشروع للمطالبة بالحق في تقرير المصير لا يمكن مساواته بالإرهاب.

٦٥ - ورغم أن النزاع بشأن إقليم جامو وكشمير هو مسألة دولية، فقد تم الاتفاق على معالجته بشكل ثنائي من خلال الحوار المركّب. وكان أن قدمت حكومته عدة أفكار بناءة لحل النزاع وهي في انتظار إحراز تقدم ملموس نحو الحل. وأردف قائلاً إن وفده يحتفظ بحق الرجوع إلى هذه المسألة لدى الأمم المتحدة حسب الضرورة.

٦٦ - السيد **ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال، رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثل النظام الحاكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إنه يرفض التشويه السخيف للحقيقة الذي قدمه ذلك الممثل والادعاءات التي لا أساس لها الموجهة ضد جمهورية إيران الإسلامية. وأعرب عن إدانته لإساءة استعمال مناقشات اللجنة سعياً وراء أهداف سياسية لا مبرر لها. فبلده يدين أبداً أعمال الحرب أو التدمير التي تمارس ضد أي بلد أو كيان، كما يدين إبادة الأجناس الموجهة ضد أي عرق أو مجموعة إثنية أو مجموعة دينية،

الديمقراطي في الميدان. وفي هذا الإطار، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية حازمة ومنسقة للقضاء على هذه الظواهر الخطيرة.

٦١ - أما فيما يتعلق بتقرير المصير، فقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، في عام ٢٠٠٨. وأعربت عن شجب حكومتها انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، ولا سيما حرمانها الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، رغم الطلبات المتكررة بأن تنقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. ومن سوء الحظ أن الأمم المتحدة ما برحت عاجزة عن اتخاذ أي إجراء إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والقيام بمسؤولياتها إزاء الشعب الفلسطيني.

البيانات التي أقيمت ممارسةً للحق في الرد

٦٢ - السيدة **فكتوروفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن ممثل جورجيا قد شوّه صورة أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨ والفترة التي تلت ذلك؛ وإنه من الممكن الآن النظر بشكل موضوعي ومعرفة من كان المسؤول عن المأساة التي وقعت، الأمر الذي سيساعد في الحيلولة دون تكرار مثل هذه الأعمال الإجرامية في المستقبل. وثمة نتيجة رئيسية لتقرير اللجنة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي ألا وهي أن الإدارة الجورجية الحالية هي المسؤولة عن العدوان الذي شنته على أوسيتيا الجنوبية المسالمة في ليلة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومن المؤسف وغير المقبول أن المعتدي، الذي ذكر اسمه صراحة في تقرير اللجنة، ما برح يحاول إلقاء اللوم على الآخرين وتقديم نفسه إلى اللجنة على أنه الضحية. وأردفت قائلة إن وفدها لا يمكن أن يوافق على محاولة التأثير على نتيجة القضية في محكمة العدل الدولية.

٦٣ - السيد **سيال** (باكستان): قال، رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثل الهند، إن باكستان ترفض الادعاء بأن إقليم

(A/49/362) إلى حقائق لا جدال فيها تشهد بأن أرمينيا قد استخدمت المرتزقة فعلا لمهاجمة أذربيجان.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن الاستفتاء الشعبي الذي جرى في إقليم ناغورني كاراباخ كان بعد احتلال جزء من أذربيجان وطرد السكان الأذربيجانيين ولذلك لم يعترف به المجتمع الدولي؛ وإن أذربيجان تعتبر وجهات النظر التي أعربت عنها أرمينيا دعاية مفضوحة من أجل العدوان ومحاولة مكشوفة لتضليل المجتمع الدولي وشعبها عن طريق تشويه صاخر للحقائق وتحد للجهود المبذولة في سبيل الوصول إلى تسوية سياسية في أقرب وقت. وبدلاً من أن تسهم أرمينيا في استعادة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ووضع حد للتراع الطويل الأمد، فقد فضّلت الخطاب الحربي والتصعيد العسكري، بعواقبهما التي لا يمكن التنبؤ بها. ويتضح من الموقف الذي تتخذه أرمينيا أنها لا تزال بعيدة كل البعد حتى عن مجرد التفكير في الانخراط في بحث عن السلام بشكل واعي فعال.

٧٠ - السيدة شانيدزه (جورجيا): قالت إنه يبدو أن الاتحاد الروسي قد ترجم تقرير تاحليافيي وفقاً لمصالحه القومية؛ وإنها سترد على الإدعاءات الكاذبة الخالية من كل أساس أو شعور بالخلج التي وجهت ضد بلدها، وذلك بالرجوع إلى نتائج البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق. فاستناداً إلى الفصل ٧ من المجلد الثاني من التقرير، وخلال التراع وبعد وقف إطلاق النار، قامت قوات أوسيتيا الجنوبية، بالتعاون الوثيق مع القوات الروسية، بحملة من العنف المتعمد ضد السكان ذوي الأصول الجورجية. وقد شملت حملة العنف تلك ما يلي: الإعدام دون محاكمة، والاغتصاب والعنف الجنسي القائم على أساس جنساني، وإساءة المعاملة، وتعذيب المقاتلين المحتجزين وغيرهم من الأشخاص، والاحتجاز غير المشروع للمدنيين، والاعتقالات التعسفية، وعمليات الخطف وأخذ الرهائن، والمعاملة

وذلك على أنها جريمة ضد الإنسانية. فلا يمكن أن يكون هناك أي إيضاح لمحاولات النظام الصهيوني التعمية في سبيل إظهار البراءة واستغلال جرائم ماضيه كذريعة لارتكاب المزيد من أعمال إبادة الأجناس والجرائم ضد الإنسانية، كالجرائم التي ارتكبتها الدولة المحتلة خلال العدوان العسكري الذي شنه على الشعب الأعزل في قطاع غزة ودام ٢٢ يوماً. فقد أسفر ذلك عن مذبح وحشية راح ضحيتها أكثر من ٤٠٠ مدني وإصابة الآلاف غيرهم، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال الأبرياء. فالاحتلال الطويل الأمد والوحشية التي تُمارس ضد الشعب الفلسطيني البريء وانتهاك حقوقه الإنسانية الأساسية يوماً بعد يوم، كل هذا لا يقيم أي نوع من الشرعية أو المنطق للوقوف أمام حقه في تقرير المصير.

٦٧ - السيد جارايف (أذربيجان): رد على البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا فقال إن أرمينيا هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن احتلال إقليم ناغورني كاراباخ والمناطق المحيطة به وإنشاء كيان انفصالي تابع يقوم على أساس إثني وقادر على البقاء بفضل الدعم العسكري من أرمينيا. أما الأعمال الفعلية للحق في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية ذات الصلة فهو عملية مشروعة تتم حسب القوانين الدولية والقوانين المحلية. وفيما يتعلق بالتراع بين أرمينيا وأذربيجان، فإن جميع الإجراءات التي تهدف إلى نزاع جزء من أراضي أذربيجان إنما هو عمل غير دستوري وانتهاك للمبادئ القانونية الدولية الأخرى، مثل قاعدة حظر استخدام القوة وحظر ضم الأراضي. أما ادعاءات أرمينيا المتعلقة بتقرير المصير والقائمة على أساس إعادة كتابة التاريخ فهي تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن أن تقوم على أساسه.

٦٨ - وما من حق أخلاقي أو قانوني لأرمينيا في أن تقارن احتلالها بالحق الشرعي في تقرير المصير بالنسبة للشعوب الواقعة تحت وطأة الاحتلال والتي تناضل في سبيل استقلالها. وقد أشار تقرير الأمين العام المتعلق باستخدام المرتزقة

هو نوع الخطابات البلاغية التي ينبغي تجنبها إن كان للسلام أن يتحقق.

٧٣ - وأضاف قائلاً إنه لن يرد على تعليقات سورية، وهي البلد الذي ليس هو بطلاً من أبطال حقوق الإنسان إذا ما توخينا الدقة في التعبير. إذ كان في وسع المواطنين السوريين أن يتمتعوا بمزيد من الحرية كما أن الحقوق المدنية الكاملة لم تُمنح للفلسطينيين الذين يعيشون في سورية. أما جمهورية إيران الإسلامية، فقد أخفقت كالعادة في ذكر اسم إسرائيل، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، مؤكدة مرة أخرى حرمانها شعب إسرائيل من حقه في تقرير المصير. ومن سوء الحظ أن زميله الفلسطيني لم يأت بنفسه عن هذا النوع من الدعم.

٧٤ - السيدة خودافيرديان (أرمينيا): ردت على البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان، فقالت إن السلطات الأذربيجانية قد انطلقت في سياسة من التطهير العرقي والقتل الجماعي والعدوان العسكري ضد السكان الأرمينيين المسلمين في إقليم ناغورني كاراباخ؛ وإن الاتفاق الشامل الذي يتم التوصل إليه بالتفاوض هو وحده الذي يمكن أن يعود على المنطقة بالسلام والاستقرار، وبالأمن والرخاء على سكانها، بشكل دائم.

٧٥ - السيد حجازي (مراقب عن فلسطين): رد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إسرائيل، فقال إنه لم يتقدم بادعاءات بلا أساس بل أشار إلى حقيقة موثقة جيداً. فثمة ناشط سلام إسرائيلي بارز، وهو أوري دافيس، قد شرع في توثيق الفصل العنصري الإسرائيلي الذي يعود تاريخه إلى ١٩٨٧ وذلك في كتابه المعنون "إسرائيل: دولة الفصل العنصري". فهذا الناشط وكتاب شجعان آخرون يؤمنون بالمساواة ويمقتون العنصرية وهم ملتزمون بمكافحتها. ومع ذلك، فإنهم في الحقيقة لا يهاجمون دولة إسرائيل بل يدافعون عنها. كما أن بعض الزعماء في العالم كسروا صمتهم بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية المبذولة لإنهاء العنصرية

التمييزية للسكان الجورجيين الأصل في الأراضي الواقعة تحت سيطرة نظامي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا العميلين، بما في ذلك تقييد حرية الحركة، والحرمان من حقهم في التعليم بلغتهم الأم، والضغط عليهم بقصد الحصول على الجنسية وجوازات السفر الروسية، وحملة النهب والسلب المنظمة الواسعة النطاق خلال النزاع وبعده؛ وتدمير الممتلكات، بما في ذلك حرق البيوت وغيرها من الأبنية المدنية في القرى التي غالبية سكانها من أصول جورجية، بما في ذلك ما يسمى بالمناطق العازلة.

٧١ - واستناداً إلى مختلف الشهادات، فقد غادر السكان الجورجيين الأصل ديارهم قبل نشوب النزاع بأيام بسبب قصف قراهم في أوسيتيا الجنوبية. وعند نشوب النزاع، ازدادت عمليات التشريد بسبب الأعمال العدائية كما استمرت بسبب التهديدات والمضايقة وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الروسية وقوات أوسيتيا الجنوبية. كما ذكرت التقارير العديد من حالات إساءة المعاملة، والضرب، والخطف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وذلك خلال عمليات التشريد أثناء النزاع وفي أعقابها.

٧٢ - السيد شلوسر (إسرائيل): قال إن المراقب عن فلسطين قد أدلى، رغم اقتراحه الابتعاد عن الخطابات البلاغية والانتقال إلى العمل في سبيل عملية السلام، ببيان خطائي ووحيد الجانب كلياً. فهو لم يشر إلى الكفاح الطويل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل تدمير إسرائيل عن طريق الإرهاب، وإلى انسحاب إسرائيل الكامل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، أو سيطرة حماس على غزة، وهي منظمة الإرهاب الفلسطينية التي ما برحت تطلق القذائف على المدن الإسرائيلية بشكل متعمد وبلا تمييز؛ وإن وزير الخارجية الإسرائيلي قد انتقد وحرقت كلاماته عمداً. وهذا

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/64/13) لعام ٢٠٠٨ بالتدابير القانونية التي اتخذتها الحكومة السورية لضمان المساواة في المعاملة أمام القانون بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على جنسيتهم الفلسطينية إلى حين عودتهم إلى ديارهم، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الصادر في عام ١٩٤٨.

٧٨ - السيد ممدوحى (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المسألة موضوع الحديث هي ليست اسم النظام المحتل بل هي تشويهه الحقائق بقصد تجنب المعضلة الكبرى التي يعاني منها، ألا وهي انعدام الشرعية بسبب مرور أكثر من ٦٠ عاماً من الاحتلال والوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧٩ - السيد جارايف (أذربيجان): قال إن أرمينيا، انطلاقاً من ازدراءها الواضح لمبادئ القانون الدولي الأساسية، قد تجنب الإشارة إلى الوثائق الموثوقة التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشأن. فقد دعت تلك الوثائق، التي تعترف بأن إقليم ناغورني كاراباخ هو جزء لا يتجزأ من دولة أذربيجان ذات السيادة والتي تشجب استخدام القوة على أنه عمل غير جائز، إلى انسحاب القوات المحتلة من أذربيجان بشكل فوري كامل غير مشروط.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٥.

الإسرائيلية بدون الاضطرار إلى إطلاق هذه التسمية عليها. فيها هو ذا رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر ينشر كتابه المعنون "فلسطين: سلام أم فصل عنصري" في عام ٢٠٠٦. وفي وسع أي منظمة أو جماعة دولية ذائعة الصيت تدرس الوقائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أن تخلص بشكل صحيح إلى نتيجة مفادها أن العنصرية والتمييز هما في صلب حقيقة معاناة الفلسطينيين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن تقرير جولدستون (A/HRC/12/48) إنما يوثق هذه الحقيقة أيضاً. فكفاح الفلسطينيين المشروع الطويل الأمد إنما يدعمه المجتمع الدولي، في حين أن إسرائيل هي في موقف لا تحسد عليه وهو موقف المنتهك الأكثر تواتراً للقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الدولية، ولقرارات مجلس الأمن ولقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، وهو القرار الذي أنشأ دولة إسرائيل. أما بالنسبة لقطاع غزة والحالة الفلسطينية في الداخل، فهو لم يشر بعد إلى تسليح المستوطنين الإسرائيليين والمليشيات الإسرائيلية التي تقوم باقتلاع الأشجار وقتل الفلسطينيين وتعذيبهم يوماً بعد يوم. كما أنه لم يشر بعد إلى عصابات المافيا التي تصنع القنابل وتسبب الانفجارات. أما بالنسبة إلى الانسحاب المزعوم من غزة، فقد ترك غزة في حالة حصار يعود للقرون الوسطى حيث منع دخول الطعام والوقود كما حرّمها من كل حق في حين تشن إسرائيل حرباً يصفها الجميع بأنها حرب بربرية.

٧٧ - السيدة حلي (الجمهورية العربية السورية): رفضت بشكل قطعي الادعاءات التي قدمها ممثل الدولة التي لا يجوز لها أن تناقش حالة حقوق الإنسان في بلدها، وذلك بالنظر إلى سجل تلك الدولة في الاحتلال، وتكريس أبشع أشكال العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان. فالجمهورية العربية السورية لم تحتل قط أراضي بلد آخر، كما ولم تهاجم أي بلد مجاور. وعلاوة على ذلك، فقد شهد تقرير المفوض العام